המועצה הלאומית לשלום הילד
Israel National Council for the Child
المجلس الوطني لسلامة الطفل

# إنذار حقيقي

## حقوق الأطفال واليافعين في إسرائيل خلال حرب "السيوف الحديدية"

### خارطة طريق للعمل خلال فترة الطوارئ، وإعادة التأهيل، والبناء من جديد

# "إنذار حقيقي":
# حقوق الأطفال واليافعين في إسرائيل خلال حرب "السيوف الحديدية"

**خارطة طريق للعمل خلال فترة الطوارئ، وإعادة التأهيل، والبناء من جديد**
**المجلس لسلامة الطفل**

## أكتوبر 2025

المجلس لسلامة الطفل هو منظمة غير ربحية من منظمات المجتمع المدني، وهو يعمل على تعزيز حقوق الأطفال والشبيبة في إسرائيل وحمايتهم.

منذ تأسيسه عام 1986، يشكّل المجلس جهة مركزية في كل ما يتعلّق بتعزيز القضايا المتعلقة بالأطفال واليافعين على المستوى الوطني. تشمل نشاطاته، من بين أمور ونشاطات أخرى: المبادرة إلى سنّ تشريعات وسياسات عامة وتعزيزها، تشغيل برامج وخدمات مخصصّة للأطفال واليافعين – من بينها مركز التوجهات والدعم، ومركز مرافقة الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية والعنف، تطوير نماذج وبرامج مبتكرة في مجال حقوق الأطفال واليافعين – من بينها نموذج "برلمان الشبيبة" وذلك بهدف مشاركة اليافعين في صياغة وبلورة سياسات نشر تقارير، ودراسات حول سياسات، وبيانات تخصّ وضع الأطفال واليافعين في إسرائيل؛ وإقامة شراكات بين قطاعات مختلفة.

يشكّل المجلس مصدر معرفة مركزيًا للمهنيين والمختصّين، وزارات الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والجمهور الواسع.

**تحرير:** المحامية فيريد فيندمان; أرييل دافيد

**مركزة بحث:** د. تاليا ديسكين

**اعداد وكتابة:** د. دانييلا زلوتنيك; د. تاليا ديسكين; المحامية نوعام فلدر

**الشركاء ذوو العلاقة:** المحامية ليؤور بار نير، المحامية عدي نعمات، المحامية والعاملة الاجتماعية تسليل ليفي

**مشاركة الشبيبة:** المحامية عدي نعمات; منى محاجنة; د. دانييلا زلوتنيك; المحامية نور ابراهيم; المحامية والعاملة الاجتماعية كيرن بيسرمن; المحامية والعاملة الاجتماعية ليؤورا التمان

**تحليل معلومات ومعطيات حصائيّة:** عميخاي روزنفيلد

**التحريرُ اللغوي:** : رِنا هوخمان

**التصميمُ الغرافيكي:** ميتار لوبوتسكي، ريكي مِتراني.

تستند التوصيات الواردة في هذا المستند على التقرير الشامل "إنذار حقيقي – حقوق الأطفال واليافعين في إسرائيل خلال حرب السيوف الحديدية". يتم عرض التوصيات هنا كي تكون أداة مركّزة للعمل يسهل الوصول إليها ، وهي تهدف إلى مساعدة صناع القرار، والمهنيين، ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق وسلامة الأطفال واليافعين أثناء حالات الطوارئ، وفي إعادة التأهيل والبناء من جديد، وكذلك للاستعداد المناسب لمواجهة حالات الطوارئ المستقبلية.

المعنيون في التعمق في الأساس القانوني والمبني على حقائق الذي أدى الى صياغة هذه التوصيات مدعوون للاطلاع على التقرير الكامل والمساهمة معنا في تعزيز تنفيذها.

# مقدمة

يعتمد هذا المستند على نتائج التقرير الشامل "إنذار حقيقي – حقوق الأطفال واليافعين في إسرائيل خلال عملية السيوف الحديدية"، الذي أعدّه المجلس لسلامة الطفل. يقوم التقرير برصد وفحص التداعيات الصعبة والواسعة والمستمرة لحرب السيوف الحديدية، التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023، على حقوق الأطفال واليافعين في إسرائيل، مع التركيز على ثلاث مجالات أساسية ظهرت فيها آثار كبيرة خلال الحرب: التعليم، الصحة النفسية، والحيز الرقمي..

يقدّم التقرير تحليلاً معمقاً لوضع الأطفال واليافعين أثناء حالات الطوارئ، ويحدد العوائق الرئيسية في تنفيذ حقوقهم، ويقترح أساساً متيناً لتطوير حلول وبرامج مستقبلية – سواء لفترة الطوارئ، أو لفترة إعادة التأهيل والبناء من جديد من بعدها، وكذلك من أجل الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ المستقبلية، سواء كانت أمنية أو غيرها.

يتبنى التقرير نهجاً مبنيا على حقوق الأطفال، المستمد من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومبادئها وروحها. ينظر هذا النهج إلى الأطفال واليافعين ليس فقط كموضوع للحماية والرعاية، بل كأشخاص ذوي حقوق وذوي صوت، يحق لهم أن يُستمع إليهم وأن يؤثروا في القرارات المتعلقة بحياتهم – وخاصة أثناء حالات الطوارئ والأزمات. وفقًا لذلك، يؤكد التقرير على أهمية وجوب وضع الأطفال واليافعين – حقوقهم، مصلحتهم وسلامتهم النفسية والجسدية (Wellbeing) في مركز النقاش العام والعمل في إسرائيل، سواء في الأوقات الاعتيادية أو في أوقات الطوارئ.

يتميّز التقرير، ومن ثم توصياته، بنهج متعدد الأبعاد يجمع بين المصادر القانونية، البحثية، الإحصائية، والإعلامية؛ المقابلات مع المهنيين وأفراد المجتمع المدني العاملين في الميدان؛ وكذلك رؤى ومقترحات الأطفال واليافعين أنفسهم، المتحدثين بالعربية والعبرية، الذين شاركوا في عمليات المشاركة التي نظمها المجلس لسلامة الطفل. يتيح هذا الدمج للتقرير ان يقدم صورة شاملة وغنية والمتغيرة لتداعيات الحرب على الأطفال واليافعين.

يركز هذا المستند التوصيات حسب المواضيع كما تظهر في التقرير في مجالات التعليم، الصحة النفسية، والحيز الرقمي – إلى جانب التوصيات الشاملة، عابرة القطاعات، المتعلقة بالمبادئ الأساسية لتصميم السياسات واستعداد الدولة أثناء حالات الطوارئ، إعادة التأهيل، والبناء من جديد. تهدف هذه التوصيات إلى عكس صورة كاملة وواضحة وسهلة الوصول لمجموعة من اقتراحات العمل التطبيقية المستخلصة من التقرير، سواء من حيث تقسيم المواضيع أو على الصعيد الكلي للنظام.

مهمة المجلس لسلامة الطفل هي ضمان عدم بقاء هذه التوصيات حبرًا على ورق. نحن نرى أن تنفيذ حقوق الأطفال واليافعين خلال هذه الفترة هو مهمة وطنية تتطلب شراكة بين الوزارات وبين القطاعات المختلفة – على المستويين الوطني والإقليمي والمحلي. وعليه، نعتزم الاستمرار في العمل لترجمة التوصيات الواردة هنا إلى برامج بالإمكان تطبيقها، ودمجها في عمليات اتخاذ القرار، وضمان تحولها إلى واقع – لصالح جميع الأطفال واليافعين في إسرائيل.

يشكل نشر التقرير الشامل وكذلك مستند التوصيات هذا مرحلة مهمة من عملية واسعة ومستمرة لتعزيز حقوق الأطفال واليافعين في إسرائيل، في الأوقات الاعتيادية وأثناء الطوارئ.

# توصيات

## حق الفتيان والفتيات للتعليم في حرب "السيوف الحديدية"

# توصيات

## ضمان الحماية في المؤسسات التعليمية

يُشدد الفصل على ضرورة تشغيل مساحات تعليمية وجاهية، بما في ذلك وبالأخص، خلال حالات الطوارئ والحرب. بالتالي، تُعدّ الحماية شرطًا أساسيًا لممارسة حق التعليم، بالإضافة إلى حقوق أخرى للأطفال والشبيبة. لتحقيق ذلك:

- يجب صياغة إجراء حماية وطني موحد ومُحدّث، يتناسب مع عدد الطلاب في المدارس واحتياجاتهم واحتمالات استمرار حالات الطوارئ. في إطار هذا الإجراء، يجب تحديد جداول زمنية، وتخصيص الموارد المالية والتخطيطية اللازمة، لإضافة مساحات حماية في المدارس القائمة وضمان الامتثال لشروط الإجراء. يجب توزيع هذه الأموال والموارد بشكل متكافئ، بهدف تقليص الفجوات وتعزيز المساواة بين مختلف الفئات السكانية ومختلف المناطق الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة الإشراف والرقابة الدورية لضمان الامتثال لمتطلبات الإجراء.

- بالإضافة إلى حماية مساحات تعليمية، يجب تحديد إجراءات سلامة تتعلق بمحاور نقل الطلاب، وطرق الوصول إلى المدرسة، ومحطات الانتظار. يجب تحديد الخطوط العريضة لهذه الاجراءات مع مراعاة خصائص الطلاب وأعمارهم (على سبيل المثال: طلاب التعليم الخاص، الطلاب الصغار)، ومستويات الخطر.

- يجب دراسة مدى جاهزية الأطر التعليمية لسيناريوهات حالات الطوارئ وامتثالها للإجراءات. وذلك بالاستناد إلى مسح شامل وكامل لجميع المؤسسات التعليمية في إسرائيل، بما في ذلك الحضانات اليومية للرضع والأطفال الصغار، والمؤسسات التعليمية غير الرسمية المعترف بها، والمؤسسات المعفية، بما في ذلك عدد الطلاب المسجلين فيها. في إطار دراسة جاهزيتها، يُطلب من كل مؤسسة تعليمية إجراء تدريبات وتمارين للكوادر التعليمية حول الاستعداد للطوارئ، وكيفية الوصول إلى الأماكن المحمية والمكوث فيها.

- يجب إعداد معلومات ومواد توعوية سهلة وواضحة وملائمة للأطفال والشبيبة بشأن إرشادات السلامة والأماكن المحمية على المستوى الوطني. في حال تم تحديد مستويات مختلفة من الحماية أو ترتيبات سلامة متفاوتة بين بلدة وأخرى أو داخل مناطق مختلفة في المدرسة، يتوجب شرح ذلك للطلاب، بطريقة لا تقتصر على شرح حول وجود الإجراء فحسب، بل تشمل أيضًا شرحًا لغرضه والأساس المنطقي الكامن وراء هذه الاختلافات، وذلك بطريقة واضحة ومناسبة لأعمارهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدارس إجراء تدريبات وتمارين دورية للطلاب، وتوفير مساحة - كجزء من التدريب - لمعالجة المشاعر التي قد يثيرها التدريب نفسه لديهم.

## ضمان الحماية في أطر التعليم غير الرسمي

نظراً لأهمية التعليم غير الرسمي في تنمية الأطفال، يجب ضمان حماية الأطر والمساحات التي يستخدمها الأطفال والشبيبة في هذه الأنشطة، بحيث يتمكنوا، قدر الإمكان، من ممارسة "الروتين اليومي للأنشطة" حتى خلال أوقات الطوارئ والحرب. لهذا الغرض:

- ينبغي إعطاء أولوية لوضع وإنشاء مساحات محمية واسعة في الأماكن العامة (المراكز الجماهيرية، والقاعات الرياضية)، لدعم استمرار الأنشطة الروتينية. كما ينبغي توفير حلول حماية، بما في ذلك حلول مؤقتة، في الأطر الخارجية التي يستخدمها الأطفال، مثل منتزهات الألعاب والحدائق.

- ينبغي للسلطات المحلية دراسة إمكانية إدخال تعديلات على البنية التحتية وفي التصميم للملاجئ والمساحات المحمية القائمة، بحيث تكون مناسبة لإقامة أنشطة غير رسمية خلال أوقات الطوارئ (على سبيل المثال، أنشطة حركة الشبيبة، الدورات).

## الاستعداد للتعلم المتاح والمتكافئ عبر الإنترنت

حتى الاستكمال التدريجي للحماية الكاملة للمؤسسات التعليمية، وكذلك في حالات الطوارئ التي لا تسمح بالتعلم الوجاهي في المدارس، يجب ضمان تمرير التعلم عن بُعد بطريقة متاحة ومتكافئة. لهذا الغرض:

- وفقًا للتوصيات التي تم تطويرها خلال فترة أزمة كورونا والتعلم عن بُعد، يجب اتخاذ خطوات وتخصيص الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة، من أجل ضمان إتاحة وسائل الوصول التكنولوجية لكافة الطلاب، بما في ذلك من خلال مسارات الاستعارة المدرسية أو الإعانات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على وزارة التعليم، بالتعاون مع السلطات المحلية، تطوير حلول تكنولوجية "موضعية" في المناطق التي لا تتوفر فيها خدمة الإنترنت (على سبيل المثال، توزيع منشآت محمولة تتيح الوصول إلى الإنترنت عبر شبكة خلوية أو باستخدام أجهزة توجيه محمولة).

- لضمان الجاهزية المثلى لاستخدام التعلم الإلكتروني والمنصات والأدوات التعليمية الرقمية، يُنصح بالاستفادة من تجارب المدارس التي طورت "روتين تعليمي مُحوسب" حتى خلال الأوقات العادية. بهذه الطريقة، يتعرّف الكادر التعليمي والطلاب على الأدوات الرقمية، ويعتادون على استخدامها، ويتمكنون من تحديد التحديات وحلها بشكل "منتظم" (مقارنة في حالات الطوارئ نفسها).

## ضمان انتظام الحضور المدرسي ومنع التسرب

لمعالجة ظاهرة التسرب المدرسي، بما في ذلك التسرب الخفي، لطلاب المؤسسات التعليمية بشكل شامل، لا بد من اتباع نهج وطني شامل يُطبق على جميع المدارس (الرسمية وغير الرسمية)، على جميع الأعمار، سواءً خلال الأيام العادية أو حالات الطوارئ. لتحقيق ذلك:

- ينبغي تطوير نظام تكنولوجي لمتابعة بيانات تسرب الطلاب في الوقت الفعلي. سيتضمن النظام معلومات عن حالة تسجيل الطالب رسميًا في المؤسسة التعليمية، بالإضافة إلى إجمالي الغيابات عن أيام الدراسة و/أو الحصص الدراسية. يجب إلزام المدارس باستخدام هذا النظام، ومزامنة أنظمة حضورها الرقمية الخاصة معه، إن وجدت.

- بناءً على البيانات المستمدة من النظام التكنولوجي، ينبغي تحسين بيانات التسرب المكشوف على المستوى الوطني - من خلال مقارنة بين حالة تسجيل الطلاب وبيانات التسرب الفعلية - وكذلك تطوير مؤشرات لتحديد "التسرب الخفي" على مختلف المستويات: الوطنية والمحلية والمدرسية.

- يجب تحديد إجراء للتحديث المنتظم ومشاركة جميع الجهات ذات الصلة على المستوى المحلي، من أجل تحسين التنسيق والتعاون بين الجهات المهنية التعليمية والرفاهية والمجتمعية المطلوبة والتي تتعامل مع علاج الشبيبة المتواجدين على طول سلسلة المخاطر ومنح حلول لهم.

- في إطار تطوير النظام، يجب تطوير إجراء مخصص يضمن استمرارية عملية متابعة حضور وغياب الطلاب، حتى عند انتقالهم إلى إطار تعليمي جديد. هكذا، يمكن الكشف مبكرًا عن حالات التسرب الخفي أو المكشوفة ومنح استجابة لها، حتى عندما لا يتواجد الطالب في مؤسسته التعليمية الأصلية.

- يجب تطوير وتعزيز حلول مخصصة للشباب المعرضين لخطر التسرب الدراسي في السلطات المحلية. خلال حالات الطوارئ، عندما تتزايد معدلات التسرب، ينبغي تعزيز أنشطة هذه الحلول والخدمات، وتزويدها بقوى عاملة وموارد مالية إضافية، وضمان أقصى قدر ممكن من اتاحتها وتوافرها للطلاب.

- في حالات الطوارئ التي تستدعي الإجلاء، يجب تفضيل إجلاء البلدات بشكل مرّكز إلى مركز استيعاب واحد، وذلك لتجنب توزيع الطلاب بين السلطات المختلفة، ولتمكين استجابة تعليمية شاملة وملائمة. في حال استحالة الإجلاء المرّكز (على سبيل المثال، بسبب حجم البلدة التي يتم إجلائها)، يُقترح بتجميع سكان الأحياء المرتبطة

بتلك المؤسسات التعليمية معًا، وذلك لضمان استمرارية الروتين التعليمي "المدرسي" قدر الإمكان في مركز الاستيعاب الجديد.

## إجراء تعديلات على أنشطة الأطر التعليمية

لضمان ملاءمة الأنشطة في الأطر التعليمية لاحتياجات الطلاب خلال أوقات الطوارئ والروتين، يجب تمكين المدارس من إجراء تعديلات على المناهج التعليمية ومحتواها، والاستجابات العاطفية المتاحة للطلاب، وخيارات التطوع والمشاركة الاجتماعية الهادفة للشباب في المجتمع، وغيرها. ولتحقيق هذه الغاية:

- خلال أوقات الطوارئ، وكذلك خلال فترة العودة إلى الحياة الروتينية وإعادة التأهيل، ينبغي إتاحة مرونة في إدارة المدارس، وكذلك تحديث المناهج التعليمية الوطنية لتتناسب مع المدارس، مع مراعاة خصائص الطلاب واحتياجاتهم الحالية. ينصح خلال هذه الفترات المعقدة، بالأخص، بالتركيز على نشاطات لتفريغ المشاعر والأنشطة الاجتماعية، وتقليص المحتويات التعليمية الجديدة.

- ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع حوار عفوي منفتح وحساس في الأطر التعليمية حول قضايا الحرب أو حالات الطوارئ، والتحديات التي تُثيرها في حياة الأطفال والشبيبة. ينبغي، بالأخص، ضمان تطبيق هذا الحوار في جميع الأطر التعليمية في إسرائيل - في المجتمعين اليهودي والعربي على حد سواء - ولهذا الغرض، ينبغي إعداد ونشر نماذج لأطر عمل ومواد إرشادية مناسبة لإجراء هذا الحوار باللغتين العبرية والعربية. كما يُقترح ألا يقتصر هذا الحوار على مشاركة الصعوبات والتحديات، بل ينبغي أن يشمل فرص للطلاب لتقديم مقترحات حلول وأنشطة من شأنها مساعدتهم (على سبيل المثال، من خلال المبادرة بأنشطة مع مجلس طلاب المدرسة أو المحلي؛ أو تقديم مقترحات إلى إدارة المدرسة، أو الجهات المعنية الأخرى في السلطة المحلية أو الوزارات الحكومية؛ وغيرها).

- يجب تعزيز الاستجابات العاطفية في الأطر التعليمية (على سبيل المثال: المستشارات التربوية، وأطباء نفسيين تربويين) من حيث الموارد البشرية والوقت خلال فترات الطوارئ وإعادة التأهيل، وضمان توافرهم واتاحتهم لجميع الطلاب. لتحقيق هذا الهدف، يُقترح إنشاء قاعدة بيانات موحدة للجهات المهنية العلاجية (يشمل متخصصين من القطاعين العام والخاص)، مما يُمكّن توظيف سريع وفعال وفقًا للمنطقة الجغرافية، والتوافر، ومجالات الخبرة. ستتيح قاعدة البيانات هذه للمدارس و/أو اقسام التعليم في السلطات المحلية التوجه الى هذه الجهات المهنية، وفحص خيارات التوظيف معهم في الأطر التعليمية، بشكل مرن ومؤقت خلال فترات الطوارئ وإعادة التأهيل. يقترح في هذا السياق أن تسمح وزارة التعليم بالتعاون مع وزارة المالية، إضافة وظائف، ولو مؤقتة، لتلك الجهات العلاجية خلال فترات الطوارئ وإعادة التأهيل، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، لتمكين توظيفهم.

- يجب تطوير تدريبات للكوادر التربوية حول موضوع تعامل الأطفال والشبيبة مع حالات الطوارئ والحرب واحتياجاتهم، وكذلك تزويدهم بأدوات قابلة للتطبيق لتعزيز المتانة، وتعزيز شعورهم بالانتماء الاجتماعي، ومواصلة التعلم الهادف حتى تحت ظل الصعوبات. يُقترح، عند تطوير هذه التدريبات، مراعاة مواقف ورغبات الأطفال والشبيبة أنفسهم، كما ظهرت في الدراسات الأكاديمية أو في إطار العمليات التعاونية ذات الصلة. كما يُقترح توفير هذا التدريبات عبر الإنترنت لضمان اتاحتها.

- يجب تشجيع التنسيق والتعاون بين أطر التعليم الرسمي وغير الرسمي وأنظمة التطوع والمشاركة الاجتماعية في المجتمع لدعم أنشطة تطوعية هادفة للأطفال والشبيبة. لتحقيق ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات لضمان عدم اعتبار المشاركة في هذه الأنشطة التطوعية المعتمدة والمعدّلة غيابًا عن المدرسة، وأن تتم في بيئة محمية وآمنة.

- من المهم جمع بيانات حول مختلف جوانب الأنشطة والاطر الترفيهية للأطفال والشبيبة، من منظور محلي وإقليمي. في هذا السياق، ينبغي جمع بيانات حول أنواع الأنشطة المتاحة، والأعمار المستهدفة، وعدد الأطفال التي يمكنها خدمتهم. يُعد وجود مثل قاعدة البيانات هذه خلال الأوقات الروتينية بالغ الأهمية، لا سيما في حالات الطوارئ والإجلاء، نظرًا لقدرتها على تمكين تطوير حلول مماثلة في مراكز الإجلاء والبلدات المستضيفة، بما يتناسب مع احتياجات البلدة التي يتم اجلاؤها. بالإضافة الى ذلك، يمكن لقاعدة البيانات هذه توفير معلومات حول الأنشطة الترفيهية ذات الصلة والمتاحة في البلدات المجاورة أو المُستقبلة، بما يُسهّل مشاركة الأطفال والشبيبة.

## تعزيز مشاركة الأطفال والشبيبة

للأطفال والشبيبة الحق في التعبير عن آرائهم والمشاركة والتأثير في صنع القرارات بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهم، بما في ذلك، وبالأخص، خلال أوقات الطوارئ والحرب. كما أن الإنصات للأطفال والشبيبة ذا مزايا هامة: أ) للطفل/ ة المشارك/ ة - من خلال تجربة التعلم حول مسألة المشاركة، وتطوير مهارات (التواصل ونقل الرسائل)، منح فرصة للتأثير في القضايا التي تخصه. إضافةً إلى ذلك، وخاصةً خلال أوقات الطوارئ وإعادة التأهيل، والتي يشعر الأطفال والشبيبة خلالها بعدم اليقين وانعدام السيطرة، فإن المشاركة بحد ذاتها قد تعيد للطفل الشعور بالكفاءة والتأثير؛ ب) لصناع القرار - لأن الاستماع إلى مواقف الأطفال والشبيبة ومقترحاتهم يتيح فهمًا أعمق لاحتياجاتهم ورغباتهم، مما يؤدي إلى وضع سياسات واستجابات أكثر ملاءمةً لهم وذا صلة بهم؛ ج) للمجتمع ككل - من خلال تعزيز القيم الديمقراطية، بما في ذلك، وبالأخص، خلال أوقات الطوارئ والحرب. ولتحقيق هذه الغاية:

- يجب صياغة إجراءات إشراك الأطفال والشبيبة بواسطة تحديد خصائص الاحتياجات وبلورت الاستجابات المطلوبة، مع التركيز على النشاط التربوي الرسمي وغير الرسمي خلال أوقات الطوارئ وإعادة التأهيل.
- يجب ضمان تأثير ومشاركة المجالس الطلابية على المستويين الوطني والمحلي، في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المدارس والمناهج الدراسية خلال أوقات الطوارئ.

## ضمان استجابات المخصصة لسن الطفولة المبكرة

نظراً لأهمية التعليم والرعاية الجيدين لتحقيق النمو الأمثل لأطفال سن الطفولة المبكرة، خلال الفترات الروتينية، وبالأخص خلال فترات الطوارئ وإعادة التأهيل، تبرز الحاجة إلى تطوير استجابات خاصة بهم وتطبيقها. لتحقيق ذلك:

- عطفًا على ما ورد في قسم أعلاه، يجب ضمان حماية كاملة ايضًا لأطر التعليم والرعاية في سن الطفولة المبكرة، بما في ذلك رياض الأطفال ومراكز الرعاية النهارية. يجب ملائمة ترتيبات الحماية في هذه الأطر التعليمية مع خصائص نمو الأطفال (على سبيل المثال: أعمارهم، ودرجة المساعدة التي يحتاجونها للوصول إلى المساحة المحمية)، وأن تُدرج ضمن إجراء الحماية الحكومي الموحد. كما اقترح أعلاه، يجب تخصيص التمويل والموارد اللازمة لاحتياجات الحماية، على الأقل، بشكل تفاضلي، بهدف تقليص الفجوات وتعزيز المساواة بين مختلف الفئات السكانية، وبين مختلف المناطق الجغرافية، مع مراعاة الاحتياجات الأمنية المختلفة.
- وإلى أن يتم استكمال الحماية الكاملة، ووفقاً لنتائج تحديد الخصائص المحلية لأطر التعليم والرعاية، لا بد من وضع خطط تأهب محلية أو إقليمية منتظمة وآمنة، تسمح بمواصلة روتين تعليمي معين حتى في حالات الطوارئ والحرب، على سبيل المثال من خلال دمج صفوف رياض الأطفال مؤقتًا، وإضافة موظفي دعم تعليمي، وما إلى ذلك.
- في حالات الإجلاء، يجب التركيز بشكل خاص على تشغيل أطر تعليمية وعلاجية عالية الجودة ومحمية لسن الطفولة المبكرة. بالأخص ضمان أن تشمل هذه الأطر عدد كاف من الكوادر التعليمية والعلاجية ذات الخبرة والكفاءة، وأن تعمل في بيئة تعليمية ملائمة، مع توفير البنية التحتية المادية والمعدات اللازمة لذلك. كما يُقترح أن تتيح هذه الأطر أيضًا تلقي استجابات عاطفية وعلاجية لأولياء الأمور والأطفال بعد الدوام المدرسي.
- في إطار التدريبات المهنية لفرق لكوادر التعليم والرعاية، يجب توسيع المحتويات المتعلقة بإجراءات الطوارئ والأنشطة التعليمية خلال أوقات الطوارئ والأزمات.
- ونظراً للتحديات المشتركة بين الوزارات المرتبطة بمجال تعليم الطفولة المبكرة، فإنه يتوجب على وزارة التربية والتعليم تعيين مدير مشروع مخصص للإشراف على الموضوع خلال أوقات الطوارئ وإعادة التأهيل، وتزويده بالصلاحيات والموارد اللازمة لتطوير آليات التنسيق والعمل المشترك مع الجهات الحكومية ذات الصلة والسلطات المحلية والجهات المهنية (كوادر التعليم والرعاية، والنقابات المهنية).

- هناك أهمية كبيرة في التعامل مع تحديات البنية التحتية المتواصلة التي تواجه نظام التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي تتفاقم خلال أوقات الطوارئ والحرب. في هذا السياق:

  - (أ) اتخاذ إجراءات لتحسين وتوسيع نظام الإشراف على أطر التعليم والرعاية. بالأخص هناك أهمية لوجود جهات إشرافية "ميدانية"، لتقييم الاحتياجات والتحديات وتقديم المساعدة. كما أن هناك حاجة الى تخصيص الموارد المالية الحكومية اللازمة لأنشطة الإشراف والرقابة، وبالأخص في حالات الحرب وإعادة التأهيل.

  - (ب) التعامل مع نقص القوى العاملة في التعليم والرعاية. يتطلب هذا التعامل تحسين كبير في ظروف عمل كوادر التعليم والرعاية، بما في ذلك من حيث الرواتب، وظروف العمل الملائمة، ومسارات الترقية، والتطوير المهني، بالإضافة إلى استثمار كبير في عناصر التدريب والارشاد. ستُرسّخ هذه الخطوات مجال تعليم ورعاية مرحلة الطفولة المبكرة كمهنة، وستساعد في الحفاظ على القوى العاملة في كوادر التعليم والرعاية وتوسيع نطاقها. إن ضمان وجود قوى عاملة عالية الجودة وماهرة، كما ذُكر، بالحجم المطلوب، سيمنح لكوادر التعليم والرعاية متانة مهنية سواء خلال الأيام الروتينية أو فترات الطوارئ وإعادة التأهيل، مع تحدياتها الفريدة.

# توصيات

## توصيات عامة لتعزيز الصحة النفسية للأطفال والشبيبة

# توصيات

## توصيات عامة لتعزيز الصحة النفسية للأطفال والشبيبة

- يجب انشاء منتدى دائم بين الوزارات والقطاعات والذي يتناول القضايا المتعلقة بالصحة النفسية للأطفال والشبيبة، ويرفع الوعي بالمشاكل والصعوبات المتغيرة ويقترح مبادرات وخطط عمل في هذا المجال.
- يجب صياغة خطة حكومية مشتركة بين الوزارات لتوسيع الخدمات العلاجية للأطفال والشبيبة، وملاءمة معايير التوظيف للقوى المهنية العلاجية في وزارات الصحة، والتربية والتعليم، والرفاه الاجتماعي.
- يجب إنشاء بنية تحتية للبيانات، والتي يتم تحديثها باستمرار، لمراقبة خدمات الصحة النفسية للأطفال والشبيبة والتي تنبه بشأن أوجه القصور حسب المنطقة الجغرافية والتخصص واللغة والخصائص الثقافية.
- يجب إنشاء قاعدة بيانات وطنية عامة، متاحة، والتي يتم تحديثها باستمرار، لمعالجين مؤهلين في الصحة النفسية للأطفال والشبيبة (من القطاعين العام والخاص على حد سواء)، والتي تتضمن تفاصيل التخصصات، واللغات التي تُقدم بها الخدمة، ومجالات عمل كل معالج/ ة في جميع أنحاء البلاد. ويهدف ذلك إلى تحسين إتاحة خدمات الصحة النفسية وبالأخص خلال أوقات الحرب والطوارئ.
- يجب تعزيز التدريبات الإلزامية للجهات المهنية في مجال الصحة النفسية في علاج الصدمات والقلق لدى الأطفال والشبيبة، بمن فيهم أطباء نفسيون للأطفال واليافعين، وأطباء أطفال، وأخصائيون نفسيون. بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا تدريب جهات مهنية إضافية والتي تعمل مع الأطفال والشبيبة، مثل ممرضات "مراكز الأمومة والطفولة" والكوادر التعليمية (المستشارات التربويات، الحاضنات، معالجات ومعلمات). خلال ذلك، ينبغي تخصيص الموارد المناسبة لإرشاد أولياء الأمور في هذه المواضيع، كجزء لا يتجزأ من تعزيز المتانة المجتمعية والأسرية خلال أوقات الطوارئ والحرب.
- يجب تطوير وظيفة مُخصّصة "لمُنسّق علاج" للأطفال والشبيبة، ليكون مسؤولًا عن مرافقتهم وتقديم المساعدة لهم في ممارسة حقوقهم في الحصول على علاج نفسي، بما في ذلك اتاحة الخدمات والتنسيق بين جميع الجهات والوزارات الحكومية.
- يجب سن أنظمة للتطبيق الكامل لتوجيهات الطاقم الحكومي بموضوع حماية الأطفال في مراكز الاستقبال وفنادق الإجلاء.

## تعزيز البنية التحتية لمنظومة الصحة النفسية في وزارة الصحة:

- يجب زيادة القوى العاملة بشكل كبير في جميع المهن العلاجية في جهاز الصحة، بما في ذلك الأطباء النفسيين للأطفال واليافعين، وأخصائيو علم النفس في الخدمة العامة، والعاملون الاجتماعيون الذين يعالجون الأطفال واليافعين. في هذا السياق، يجب إعطاء أولوية لزيادة القوى العاملة في المجتمع العربي. وأن يشمل هذا التوسع العناصر التالية:
  - زيادة الوظائف الحالية؛
  - معالجة النقص في القوى العاملة المهنية وإشغال الوظائف، من خلال رفع الرواتب، وتقديم حوافز، واتخاذ خطوات استباقية للاحتفاظ بالقوى العاملة؛
  - تحفيز جهات مهنية من القطاع الخاص على الانضمام إلى خدمات الصحة النفسية العامة للأطفال والشبيبة؛
  - اتخاذ تدابير لتشجيع الدراسات الأكاديمية في المهن العلاجية والتي يوجد بها نقص حاد، من خلال نظام حوافز مخصص لهذا الغرض؛

« تقديم حوافز مالية لجهات مهنية في الصحة النفسية، بمن فيهم الأطباء والأطباء النفسيين، للعمل في المناطق النائية التي تعاني من نقص حاد في القوى العاملة.

- يجب تطوير استجابات نفسية مجتمعية للأطفال والشبيبة، على طول مراحل العلاج، وتوسيع الاستجابات الحالية، بما في ذلك إنشاء عيادات عامة إضافية للصحة النفسية، وذلك لتحسين توافر هذه الخدمات والاتاحة بشكل ملحوظ.
- يجب إصدار تعميم للمدير العام لترسيخ الحد الأقصى لفترات الانتظار لتلقي علاج نفسي للأطفال والشبيبة، وذلك لتقصير فترات الانتظار للحصول على علاج نفسي في المجتمع.
- يجب توسيع الخدمات العلاجية باللغة العربية، وتطوير استجابات عاطفية مناسبة ثقافيًا ولغويًا، وتعزيز إرشادات كوادر التعليم باللغة العربية، والعمل على إتاحة الخدمات الحالية لغويًا وثقافيًا، ونشر معلومات عنها.
- يجب إنشاء آلية مشتركة بين الوزارات لتشمل استجابات نفسية واجتماعية للأطفال والشبيبة في حالات الإجلاء، وتخصيص الصلاحيات والموارد التي تلزمها للتنسيق بين أجهزة الصحة والرفاه، والتربية والتعليم، على المستويين الوطني والمحلي.

## تعزيز البنية التحتية لمنظومة الصحة النفسية في وزارة التربية والتعليم:

- يجب تحديث عدد وظائف الأخصائيين النفسيين التربويين، بحيث يكون المعيار، في المرحلة الأولى، أخصائي نفسي واحد على الأقل لكل 500 طالب يدرسون في صفوف الثاني إلى الثاني عشر؛ وأخصائي نفسي واحد على الأقل لكل 300 طالب في رياض الأطفال (من الولادة إلى 6) وصفوف الأول، وأخصائي نفسي واحد على الأقل لكل 200 طالب في جهاز التعليم الخاص. خلال ذلك، ينبغي زيادة عدد وظائف الأخصائيين النفسيين التربويين بشكل كبير، مع إضافة ما لا يقل عن 2700 وظيفة جديدة (حتى وإن كان ذلك تدريجي وعلى دفعات).
- يجب توسيع نطاق مسؤولية جهاز الخدمة النفسية التربوية بشكل كامل وإلزامي ليشمل مرحلة الطفولة المبكرة (من الولادة إلى 5) ومرحلة التعليم الثانوي (15-18 عامًا).
- يجب زيادة ساعات الاستشارة التربوية في الطبقة العليا إلى 3.5 ساعات استشارة على الأقل لكل صف، ويجب تحديد ساعات استشارة إلزامية لا تقل عن 3.5 ساعات استشارة لكل صف في المدارس الاعدادية والابتدائية.
- يجب زيادة ميزانية تدريبات مقدمات الرعاية – المربيات في مراكز الرعاية النهارية بشكل كبير، مع التركيز على تدريبات لتحديد مؤشرات الضيق والقلق والصدمات في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير استجابات أولية لهذه الصعوبات من قبل الكوادر التربوية.
- يجب تعزيز الخدمات النفسية التربوية في المجتمع العربي، مع التركيز على اتاحة سلال التعزيز، ومرافقة الكوادر التربوية، وارشاد أولياء الأمور.

## تعزيز البنية التحتية لمنظومة الصحة النفسية في وزارة الرفاه:

- يجب العمل على زيادة القوى العاملة وضمان وجود وظائف مخصصة لأوقات الطوارئ، مع إضافة وظائف فورية لوظائف الأخصائيين الاجتماعيين، مع التركيز على الضواحي والبلدات المتضررة من الحرب والطوارئ؛ وتعزيز نظام القوى العاملة الحالي من خلال تقديم حوافز لموظفي القطاع العام (زيادة الأجور ومنح مقابل الاستمرارية) وتشجيع عودة المهنيين الذين تركوا المنظومة؛ وتحديد معايير توظيف للأخصائيات الاجتماعيات المكلفات بقانون حماية الشباب.
- يجب صياغة خطة وطنية لاستجابة نفسية واجتماعية خلال حالات الطوارئ، والتي تشمل بروتوكولات واضحة لتحديد الأطفال الذين يعانون من ضائقة واتاحة المساعدة النفسية الفورية.

- يجب تدريب المرشدين والمرشدات في الأطر الرفاه خارج المنزل (مثل المؤسسات العلاجية الداخلية، وأطر ما بعد الاستشفاء، والملاجئ المؤقتة للأطفال واليافعين) على التعامل مع الصدمات النفسية والقلق والضائقات النفسية في مواجهة حالات الطوارئ.

# توصيات

## أطفال وشبيبة في الحيز الرقمي خلال حرب "السيوف الحديدية"

# توصيات

## تنظيم الإبلاغ عن محتويات ضارة وعنيفة وإزالتها

يُشدد الفصل على ضرورة اتخاذ الدولة التدابير القانونية والتكنولوجية اللازمة لمنع انتشار محتويات إرهابية وعنيفة شديدة خلال أوقات الطوارئ والحرب، وبالأخص وسط الأطفال والشبيبة، من خلال تنظيم قنوات فعّالة ومتاحة للإبلاغ عن هذه المحتويات، وآليات لإزالتها من الشبكة بشكل سريع وشامل. لتحقيق ذلك:

- يجب ترسيخ آليات الإبلاغ عن المحتويات الضارة والعنيفة بغرض إزالته من الشبكة في تشريعات أو إجراءات مُخصصة لهذه الغرض. يجب أن يُنظّم هذا التشريع أو الإجراء كيفية تقديم الطلب إلى الجهات المعنية (الوحدات الحكومية و/أو المحاكم)؛ وخصائص المحتويات التي تستلزم إزالتها؛ وطرق التعامل مع الطلبات وجداولها الزمنية؛ وطرق تقديم استجابة ومعلومات لمقدمي الطلبات؛ وغير ذلك.

- يجب توسيع وتحسين الآليات الحكومية القائمة للإبلاغ عن المحتويات الضارة والعنيفة وإزالتها - على سبيل المثال، في النظام السيبراني للنيابة وهيئة حماية الأطفال في الشبكة (مركز الخدمة الهاتفي 105) - مع اتخاذ الإجراءات القانونية والتكنولوجية المناسبة لإزالة هذا المحتوى بسرعة وشمولية (بما في ذلك إزالته من عدة منصات ومواجهة تحديات مختلفة). بالأخص، يجب تعزيز القوى العاملة والموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتشغيل هذه الآليات في حالات الطوارئ والحرب.

- يجب اتخاذ إجراءات لرفع مستوى الوعي، وتحسين الاتاحة، وملائمة طرق الإبلاغ عن المحتويات الضارة للأطفال والشبيبة. لتحقيق ذلك:

  - يجب نشر نسخة معدلة من الأحكام التشريعية أو الإجراء للأطفال والشبيبة (على سبيل المثال، باستخدام لغة بسيطة ومفهومة، وتصميم سهل الاستخدام، وما إلى ذلك).

  - يجب إطلاق حملات وأنشطة متنوعة لرفع وعي الأطفال والشبيبة بالآليات المتاحة لإزالة المحتويات الضارة، وأنواع المحتويات التي يمكن طلب إزالتها، وطرق الإبلاغ - سواءً من خلال الجهات الحكومية أو المجتمع المدني، أو بشكل مستقل (عبر قنوات الإبلاغ الداخلية على شبكات التواصل الاجتماعي أو التطبيقات). يجب تنفيذ أنشطة رفع الوعي والاتاحة عبر قنوات مختلفة مخصصة للأطفال والشبيبة، وبطريقة تتلاءم معهم.

  - يجب اتاحة وملائمة آليات الإحالة والإبلاغ نفسها للأطفال والشبيبة (على سبيل المثال، السماح بالإبلاغ عبر تطبيق واتساب، وإنشاء نماذج إحالة سهلة الاستخدام ومعدلة لاستخدام الأطفال والشبيبة، والمزيد).

  - يجب إعداد مواد ارشادية واضحة للأطفال والشبيبة وأولياء أمورهم، بشأن خيارات الإبلاغ عن المحتوى الضار على الإنترنت وإزالته (مثل: مقاطع فيديو مخصصة لهذا الغرض، وورش عمل إلكترونية مع جهات مهنية وغيرها). ويُقترح توزيع هذه المواد الارشادية على نطاق واسع، ونشرها بالأخص في الحيز الرقمي الذي يستخدمه أولياء الأمور والأطفال والشبيبة (مثل: مجموعات أولياء الأمور الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية المخصصة للأطفال والشبيبة، وغيرها).

- يجب التأكد من أن آليات الإبلاغ عن المحتويات الضارة وإزالتها تمنح استجابة لاحتياجات وتحديات الأطفال والشبيبة في المجتمع العربي. في هذا الصدد، (أ) يجب أن تطور الآليات الحكومية للإبلاغ عن المحتويات وإزالتها أداةً إبلاغ، وأن تمنح استجابة باللغة العربية للتوجهات؛ (ب) يجب أن تمنح هذه الآليات الحكومية استجابة للتوجهات المتعلقة بإزالة المحتويات الضارة أو المُحرّضة أو العنصرية، وأن تحدد معايير واضحة لهذا التصنيف، وأن تنشرها؛ (ج) يجب التركيز على اتاحة المعلومات والمواد الارشادية باللغة العربية، بما في ذلك مواد ومعلومات ارشادية مُخصصة للأطفال والشبيبة.

- تعزيز التعاون الدولي لتنظيم المسؤولية المؤسسية لمشغلي وسائل التواصل الاجتماعي على المحتويات الضارة والعنيفة المنشورة على الشبكات.

## تعزيز الاستجابات التربوية لمنع التعرض للمحتويات والحوارات الضارة

يجب التصرف لتطوير وتعزيز استجابات تعليمية لمنع تعرض الأطفال والشبيبة للمحتويات والحوارات الضارة والعنيفة على الإنترنت. لتحقيق ذلك:

- يجب على وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع الوزارات الحكومية والهيئات الأخرى ذات الصلة (على سبيل المثال، هيئة حماية الطفل: مركز الخدمة الهاتفي 105، والرابطة الإسرائيلية للإنترنت) نشر معلومات مناسبة للعمر وحساسة وواضحة للأطفال والشبيبة بهدف شرح ما هي المحتويات الإرهابية والعنيفة؛ ولماذا يتم نشرها (على سبيل المثال، لإثارة الخوف والرعب، وتمجيد الإرهاب)؛ وما هي العواقب العاطفية للتعرض لهذه المحتويات، وبالأخص في مرحلة الطفولة والمراهقة؛ وكيفية التعامل مع الضغوط الاجتماعية لاستهلاك هذه المحتويات.

- يجب توسيع العمل الهام لغرس الثقافة الرقمية والسلوك الآمن على الإنترنت في الأطفال والشبيبة، والنظر في إمكانية تحويلها الى مادة إلزامية في المناهج الدراسية، بطريقة تتلاءم مع العمر.

- إلى حين إدراج هذا الموضوع في المناهج الدراسية، يجب أن تقوم وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع الوزارات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني، بتوسيع المواد الارشادية والبرامج التعليمية الحالية المتعلقة بحماية الأطفال والشبيبة من التعرض للمحتويات والحوارات الضارة على الإنترنت. وأن تتضمن هذه البرامج أيضًا أساليب للتعامل مع التوقعات والضغوط الاجتماعية لاستهلاك هذه المحتويات، وبالأخص محتويات الإرهاب والعنف الشديد. ويُقترح إتاحة هذا المحتويات عبر الإنترنت، واتخاذ إجراءات لتوزيعها وتطبيقها في الأطر التعليمية الرسمية وغير الرسمية.

- الى جانب تمرير إرشادات وتطوير البرامج التعليمية، يُقترح تصميم مواد توعية مرئية حول الموضوع (على سبيل المثال، الملصقات، النشرات الاعلانية، واللاصقات). - باللغتين العبرية والعربية-وعرضها في المساحات التعليمية والاجتماعية التي يستخدمها الأطفال والشبيبة (على سبيل المثال، المدارس، والمراكز الجماهيرية، ونوادي الشبيبة، وغيرها).

- يجب الاستثمار في زيادة عدد التدريبات ومواد التوعية المُخصصة لأولياء الأمور حول موضوع الاستخدام المُفيد والمناسب للإنترنت، والتي تشمل نقاط رئيسية الخاصة بأوقات الحرب والطوارئ. ويُقترح أن تتناول هذه التدريبات ومواد التوعية، من بين أمور أخرى، آثار التعرض لمحتويات وحوارات ضارة في مرحلتي الطفولة والمراهقة؛ وخيارات تصفية المحتويات وقيودها؛ وعقد حوار عائلي حول موضوع التعرض للمحتويات والحوارات الضارة عبر الإنترنت؛ والتوجه الى جهات المساعدة في حال تضرر عبر الإنترنت.

- يجب على وزارة التربية والتعليم، أو أي شريك شامل نيابة عنها لتطوير المواد الارشادية ومواد التوعية وتطبيقها، جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع بشكل منهجي ودوري. ويجب أن تعكس هذه البيانات، من بين أمور أخرى، عدد التدريبات وورش العمل الى تم تمريرها؛ وعدد المشاركين في كل تدريب أو ورشة عمل، وأعمارهم، وتوزيعهم الجغرافي؛ وأنواع الأطر التي مررت فيها هذه الدورات. بالإضافة إلى ذلك، يُقترح شمل تقييمات في بعض التدريبات لتقييم تأثيرها، واستخلاص العبر لتحسين محتواها وتبسيطها مستقبلًا.

## تطوير الاستجابات العاطفية للأطفال والشبيبة الذين تعرضوا للمحتويات والحوارات الضارة على الإنترنت

يجب اتخاذ إجراءات لتطوير استجابات عاطفية للأطفال والشبيبة الذين تعرضوا لمحتويات ضارة على الإنترنت، وخاصةً المحتويات الإرهابية والعنيفة، بالإضافة إلى الحوار الضار على الإنترنت. لتحقيق ذلك:

- خلال أوقات الحرب والطوارئ، يجب تكثيف الدعم العاطفي المتاح للأطفال والشبيبة، مع التركيز على الأطفال والشبيبة الذين تعرضوا لضرر عبر الإنترنت أو تعرضوا لمحتوى ضار عبر الإنترنت.

- يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الوعي لدى الأطفال والشبيبة بشأن الاستجابات العاطفية المتواجدة

من أجلهم، بما في ذلك ما يتعرضون له من أذى عبر الإنترنت والتعرض لمحتوى ضار على الانترنت. ذلك من خلال الحملات الاعلانية الإلكترونية والمنشورات على شبكات التواصل الاجتماعي وفي الحيز التعليمي والاجتماعي الذي يخدمهم.

- من الضروري ضمان تقديم الدعم العاطفي للأطفال والشبيبة باللغة العربية. وفي هذا الصدد، ينبغي اعداد حملات اعلانية إلكترونية ونشر محتويات باللغة العربية، وإنشاء قنوات للتوجه باللغة العربية، وضمان توافر موظفين مؤهلين ناطقين باللغة العربية لتلقي التوجهات وتقديم المساعدة.

- يجب على الوزارات الحكومية المعنية، بما فيها وزارات الصحة والرفاه والتعليم، تطوير تدريبات مخصصة لهذا الغرض للمسؤولين عن رعاية الأطفال والشبيبة حول موضوع التعرض للمحتويات الإرهابية والعنيفة الصعبة وعواقبها النفسية. كما يُقترح أن تدرس هذه الوزارات، إلى جانب الهيئات الحكومية المعنية الأخرى، سبل لتشجيع ودعم اجراء دراسات في موضوع آثار التعرض للمحتويات والحوارات الضارة على الإنترنت على الأطفال والشبيبة. ويهدف ذلك إلى تحديد الاستجابات اللازمة لهم وتحسينها.

- في إطار تطوير مواد الارشاد والبرامج التعليمية حول موضوع منع التعرض للمحتويات والحوارات الضارة على الإنترنت (أعلاه)، يُقترح أيضًا شمل ارشاد في موضوع التعامل مع التعرض السابق لهذه المحتويات، والتواصل مع جهات المساعدة، وتوزيعه في أطر تعليمية رسمية وغير رسمية. وأن يُطوَّر هذا الارشاد بالتعاون مع جهات الصحة النفسية.

## توفير معلومات موثوقة وواضحة ومعدّلة للأطفال والشبيبة حول الحرب وحالات الطوارئ

- يجب تطوير منصة رقمية مخصصة للأطفال والشبيبة، بالتعاون مع الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والتي ستتضمن معلومات موثوقة وواضحة ومعدلة حول الحرب وحالات الطوارئ - باللغتين العبرية والعربية على حد سواء.

- يجب على وزارة العدل، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وغيرها من الهيئات الحكومية والمجتمع المدني ذات الصلة، وضع إرشادات واضحة ومعدلة للأطفال والشبيبة فيما يتعلق بحرية تعبيرهم على الإنترنت وحدودها (أي أنواع البيانات أو المحتويات المحظورة بموجب القانون)؛ قنوات التوجه في حالة انتهاك حرية تعبيرهم و/أو التعرض لبيانات أو محتويات ضار أو محرضة للعنف عبر الإنترنت؛ وسبل تعزيز الحوار والسلوك المحترم بشأن القضايا الحساسة عبر الإنترنت.

- على الرغم من أهميتها، فإن اعتماد الأطفال والشبيبة حصريًا على الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات في أوقات الحرب والطوارئ قد يُعرّضهم لمعلومات ضارة ومُحرضة ومُضللة. لذلك، يجب على وزارة التربية والتعليم اتخاذ التدابير اللازمة لنشر معلومات موثوقة ومناسبة للأطفال والشبيبة، وتشجيع حوار مُركّب وحساس ومنفتح حول موضوع حالات الطوارئ والحرب في الأطر التعليمية الرسمية وغير الرسمية، في المجتمعين اليهودي والعربي على حد سواء.

## تعزيز السياسات وصياغة التعديلات التشريعية

- يجب تشكيل فريق مخصص في وزارة العدل، بالتعاون مع الوزارات الحكومية المعنية الأخرى، لإجراء مراجعة شاملة لجميع التشريعات ذات الصلة بحماية الأطفال والشبيبة، بهدف توضيح تطبيقها في البيئة الرقمية، والإشارة الى تعديلات تشريعية أو اعتماد أي توجيهات إدارية لازمة لهذا الغرض. ويجب أن تُولي هذه المراجعة اهتمامًا خاصًا لحالات الحرب والطوارئ، والتعديلات اللازمة في هذه الظروف.

- يُقترح إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات للتعامل مع مخاطر وتحديات الأطفال والشبيبة في الحيز

الإلكتروني، سواءً خلال الأوقات الروتينية أو أوقات الطوارئ. من شأن هذه اللجنة أن تُسهم في تعزيز العمل المشترك بين الوزارات والقطاعات المختلفة، على المستويين الوطني والمحلي، في مجالات التعليم والوقاية والعلاج.

## مشاركة الشبيبة

للأطفال والشبيبة الحق في التعبير عن آرائهم، والمشاركة، والتأثير في صنع القرارات في القضايا التي تؤثر على حياتهم، بما في ذلك، بالأخص خلال أوقات الطوارئ والحرب، وكذلك في كل ما يتعلق بأنشطتهم في الحيز الرقمي. وكما ورد في الفصل الثاني، فإنّ الاصغاء الى الأطفال والشبيبة ذا مزايا هامة: أ) للطفل/ ة المشارك/ ة؛ صناع القرار؛ والمجتمع عمومًا، بما في ذلك، وبالأخص خلال أوقات الطوارئ والحرب. ولهذا الغرض:

- من أجل ضمان التنفيذ المناسب والفعال لمجمل التوصيات المذكورة أعلاه، يجب على الوزارات الحكومية المعنية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل والتكنولوجيا الرقمية، إجراء عمليات تعاونية مع أبناء وبنات الشبيبة، من مختلف الفئات السكانية، فيما يتعلق بالاستجابات التعليمية والقانونية والتكنولوجية والعاطفية التي يحتاجونها في الحيز الإلكتروني، سواء خلال الأوقات العادية أو أوقات الطوارئ.

يجب على صناع القرار في الوزارات الحكومية المعنية أن يأخذوا في الاعتبار الرؤى والاقتراحات التي يقدمها أبناء وبنات الشبيبة، بما في ذلك، فيما يتعلق بإتاحة وتعديل طرق الإبلاغ عن المحتويات الضارة بالأطفال والشبيبة؛ تطوير وتعزيز الاستجابات التعليمية - بما في ذلك التدريبات والبرامج التعليمية ومواد التوعية - لمنع تعرض الأطفال والشبيبة لمحتويات وحوارات ضارة وعنيفة عبر الإنترنت؛ وتطوير استجابات عاطفية للأطفال والشبيبة وتكييفها مع حالات التعرض لمحتوى ضار عبر الإنترنت؛ وتوفير معلومات موثوقة وواضحة ومعدلة للأطفال والشبيبة عبر الإنترنت حول الحرب وحالات الطوارئ، وبالأخص فيما يتعلق بتطوير منصة رقمية مخصصة لهم؛ وتصميم تشريعات وسياسات بطريقة تناسب احتياجات الأطفال والشبيبة وصعوباتهم ورغباتهم.

## استمرار النشاط "الجسدي" للاستجابات التعليمية والاجتماعية خلال أوقات الطوارئ والحرب

كما ذكر بالتفصيل في فصل التعليم، هناك أهمية حقيقية لمواصلة النشاط "الجسدي" للاستجابات التعليمية والاجتماعية للأطفال والشبيبة (المدارس، والحركات الشبابية، والدورات، وما إلى ذلك) حتى خلال أوقات الطوارئ والحرب. فبالإضافة إلى مزاياها الإيجابية، فإن إبقاء هذه الأطر قائمًا يُقلل من "وقت الشاشة" للأطفال والشبيبة، مما يُقلل من خطر تعرضهم لمحتويات أو حوارات ضارة وعنيفة، وتعرضهم للأذى عبر الإنترنت.

# توصيات شاملة

# توصيات شاملة

تحليل معمّق لنتائج وتوصيات التقرير، كما عرضت في الفصول أعلاه، يكشف أن العديد من التحديات التي تواجه الأطفال واليافعين في أوقات الطوارئ مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق، وتتقاطع مع أنظمة وخدمات ومجالات تتعلق بسياسات مختلفة. تؤكد هذه الروابط المركبة على الحاجة إلى استجابات منسقة بمستوى المنظومة، والتي تستند إلى نهج مبني على حقوق الأطفال واليافعين كإطار معياري. تعكس التوصيات الشاملة أدناه وجهة النظر الواسعة هذه، وتشير إلى مجالات رئيسية تتطلب تغييراً هيكلياً وشاملاً (Inclusive) ومبنياً على حقوق الأطفال، وذلك إلى جانب تخطيط طويل الأمد، وتعزيز الشراكات بين الوزارات وبين القطاعات المختلفة، كمفتاح لتنفيذ وتمكين حقوق الأطفال واليافعين في أوقات الطوارئ وإعادة التأهيل والبناء من جديد وكذلك في الاستعداد لحالات الطوارئ المستقبلية.

- **تبني نهج مبني على حقوق الأطفال (Child Rights-based Approach):** يجب تبني نهج يستند إلى مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، التي تعترف بالأطفال واليافعين كأصحاب حقوق، ذوي احتياجات وصوت فريد. هذا النهج ضروري بشكل خاص في أوقات الطوارئ والأزمات، حيث يكون الأطفال واليافعون عرضة للاستهداف بشكل خاص، ويتم دفعهم أحياناً إلى هامش سلم الأولويات. خاصةً في هذه الأوقات، عندما تُتخذ القرارات تحت الضغوطات، يجب ضمان الاعتراف بالأطفال واليافعين كمجموعة متميزة، وكأشخاص يحق لهم أن يُستمع إليهم، وأن يشاركوا ويؤثروا في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم.

- **الاستعداد المؤسسي والبنيوي لحالات الطوارئ، والاستثمار في القوى العاملة في المجالات المتعلقة بالأطفال واليافعين، في الأوقات الاعتيادية والطوارئ:** يجب تطوير بنى تحتية وبرامج استعداد لحالات الطوارئ تشمل تطرقاً مخصصاً الى كافة المجالات المتعلقة بالأطفال واليافعين، بما في ذلك التعليم، الرفاه، الصحة، الصحة النفسية والحيز الرقمي – وضمان جاهزيتها من قبل في الفترات الروتينية. تشمل هذه البنى التحتية، من بين أمور أخرى، خطط عمل ملائمة، منظومات علاج ودعم، أنظمة لإدارة المعلومات، استجابات مخصصة، وتدريبات مهنية. لتحقيق ذلك، يتوجب استثمار كبير وطويل الأمد في تجنيد قوى عاملة مهنية وماهرة، وتدريبها، والحفاظ عليها، بما في ذلك تنظيم معايير دنيا محدّثة لحالات الطوارئ، وتحديد محفزات ووسائل لتعزيز الاستجابات بسرعة عند الحاجة. يتطلب هذا الاستعداد تنسيقاً بين الوزارات وبين القطاعات المختلفة، بناءً على فهم الاحتياجات الآنية وعلى تعزيز القدرة على العمل حتى في سيناريوهات الأزمات المستمرة.

- **جمع وتحليل بيانات آني كأساس لسياسة مبنية على الحقائق:** يجب إنشاء وتشغيل أنظمة للجمع والمعالجة المنهجية للبيانات الكمية والنوعية حول القضايا المتعلقة بالأطفال واليافعين في الأوقات الروتينية وفي حالات الطوارئ. تزداد أهمية المعلومات المحدثة في أوقات الطوارئ، ويجب جمع وتحليل البيانات بشكل فوري ومستمر، من أجل تحديد الاتجاهات والاحتياجات المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان نشر المعلومات والبيانات بشكل متاح، والتأكد من أن نتائجها تشكل أساساً لعمليات اتخاذ القرار وصياغة السياسات المناسبة.

- **تعزيز الشراكات بين القطاعات، وإعطاء مكان لصوت الأطفال واليافعين:** يجب ترسيخ تعاونات منتظمة بين الحكومة، السلطات المحلية، المجتمع المدني، وكذلك الأطفال واليافعين أنفسهم، في الأوقات الروتينية وفي حالات الطوارئ. في أوقات الحرب والطوارئ، تصبح هذه الشراكة حيوية بشكل خاص لصياغة الاستجابات، وتحديد الاحتياجات واستخلاص العبر بشكل سريع وملائم. يوصى ببناء آليات دائمة للتعاون بين القطاعات، مثل "الطاولة المستديرة بين القطاعات للأطفال واليافعين"، التي عملت خلال الحرب وشكلت نموذجاً ناجحاً للعمل المنسق بين جهات متعددة ومختلفة. ساهم نشاط هذه الطاولة في تحديد الاحتياجات العاجلة في أعقاب حالة الطوارئ، وصياغة مقترحات لاستجابات جديدة وتحسين الاستجابات القائمة للأطفال واليافعين، وكل ذلك بشكل آني. نظراً لمساهمتها، يوصى باعتماد آلية من هذا النوع كممارسة مؤسسية دائمة للتعامل مع التحديات الهيكلية ومتعددة المجالات المتعلقة بالأطفال واليافعين، خاصة في أوقات الطوارئ والحرب، وتزويدها بالموارد والصلاحيات اللازمة لعملها. في هذا السياق، يجب أيضاً توسيع مشاركة الأطفال واليافعين من مجموعات سكانية متنوعة في عمليات اتخاذ القرار، ودمجهم في تصميم الاستجابات، والبرامج، والسياسات في المواضيع المتعلقة بحياتهم، سواء في فترة الطوارئ أو في فترة إعادة التأهيل والبناء من جديد.

- **ملائمة الاستجابات للأطفال واليافعين من مجموعات سكانية متنوعة:** يجب ضمان أن يتم تصميم السياسات، والبرامج، والخدمات، والاستجابات، في الأوقات الروتينية وفي حالات الطوارئ، من منطلق فهم متعمق للاحتياجات المتنوعة والفريدة للأطفال واليافعين في إسرائيل، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالجيل، اللغة، الثقافة، الموقع الجغرافي، الإعاقة، والظروف الشخصية المتعلقة بحالة الطوارئ (على سبيل المثال، الأطفال واليافعين اللذين تم اخلائهم من بيوتهم في فترة الحرب). يجب أن تشمل هذه الملائمات الإتاحة اللغوية والثقافية، والملائمة من حيث الحيز والاحتياجات والقيود في مناطق مختلفة من البلاد، وتطوير معلومات ومعرفة وإرشادات مخصصة بشكل واضح، ومتاح ورفيق بالأطفال واليافعين وأهاليهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير أدوات وتدريبات مخصصة للأهل وللجهات المهنية ذات الصلة، كجزء من بنية تحتية حيوية لممارسة وتمكين حقوق الأطفال واليافعين.

המועצה הלאומית לשלום הילד
Israel National Council for the Child
المجلس الوطني لسلامة الطفل

# المجلس لحماية الطفل


**العنوان:** حرمُ خرّوب للأطفال – الجامعة العبرية في القدس، جبل المشارف.

**هاتف:** 02-6780606 | *2918

**فاكس:** 02-6790606

**البريد الإلكتروني:** ncc@children.org.il

**الموقع الإلكتروني:** www.children.org.il

**إنستغرام (بالعبرية):** hamoatza_leshlom_hayeled

**إنستغرام (بالعربية):** childrenrightsil

**فيسبوك:** https://www.facebook.com/ShlomHayeled